م0610-10/01(05/24)/03-د(13355)

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

—

ورقة معلومات

متابعة واستعراض
الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
على المستوى الإقليمي والعالمي

27-28 مايو/ أيار 2024

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة معلومات حول
متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
على المستوى الإقليمي والعالمي

الخلفية:

تم اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية خلال المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد بمراكش بالمملكة المغربية يومي 10-2018/12/11، ثم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 2018/12/19، وذلك بأغلبية 152 عضواً ومعارضة 5 أعضاء (التشيك، المجر، إسرائيل، بولندا، الولايات المتحدة) وامتناع 12 دولة عن التصويت من بينها الجزائر وليبيا.

وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد عملية تحضيرية بدأت في أبريل/ نيسان 2017 واستمرت حتى يوليه/ تموز 2018، وذلك تنفيذاً لما تضمنه "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين" الصادر عن الاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين في 2016/9/19.

والاتفاق هو وثيقة غير ملزمة من الناحية القانونية، تعيد مبادئه التوجيهية التأكيد على الحقوق السيادية للدول في تحديد سياساتها الوطنية للهجرة، وهو أداة مرنة قادرة على تلبية احتياجات كل بلد وتحفز التعاون المشترك على جميع المستويات بما يراعي اختلاف تجارب الهجرة وتحدياتها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى. ويعد هذا هو الاتفاق الأول الذي تم التفاوض عليه بين الحكومات لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة ومُفَصَّلة.

متابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

يتناول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[1] في جزئه السادس والأخير "**المتابعة والاستعراض**"؛ حيث ينص على أنه سيتم استعراض التقدم المحرز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في تنفيذ الاتفاق العالمي في إطار الأمم المتحدة من خلال نهج تقوده الدول وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

[1] يمكن الاطلاع على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة من خلال الرابط التالي:
https://undocs.org/ar/A/RES/73/195

وقد تقرر تغيير مسمى وهدف الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية ليصبح "***منتدى استعراض الهجرة الدولية***" "International Migration Review Forum"، والذي يعقد كل 4 سنوات بدءاً من عام 2022. كما دعا الاتفاق العالمي العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أو العمليات التشاورية الإقليمية، إلى ***استعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية***، اعتباراً من عام 2020، بالتناوب مع المناقشات التي تجري على الصعيد العالمي بفترة فاصلة من أربع سنوات، من أجل إرشاد كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية على نحو فعال، بمشاركة جميع الجهات المعنية أصحاب المصلحة.

ونص الاتفاق العالمي على تشجيع جميع الدول الأعضاء على إعداد خطط استجابة وطنية طموحة لتنفيذ الاتفاق العالمي، ***وإجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني***، بسبل منها القيام طوعاً بوضع خطة تنفيذ وطنية والعمل على تنفيذها. وينبغي أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ومن البرلمانات والسلطات المحلية، وأن تسهم بفعالية في إرشاد مشاركة الدول الأعضاء في منتدى استعراض الهجرة الدولية وسائر المحافل ذات الصلة.

وتضمن الاتفاق العالمي الطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ***تقريراً كل سنتين عن تنفيذ الاتفاق العالمي***، وعن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، إضافةً إلى أداء الترتيبات المؤسسية، بالاستناد إلى عمل شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

منتدى استعراض الهجرة الدولية

وفقاً لنص الاتفاق العالمي، يعقد منتدى استعراض الهجرة الدولية كل 4 سنوات بدءاً من عام 2022، وهو بمثابة المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030، وبمشاركة جميع الجهات المعنية أصحاب المصلحة. ويصدر عن كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية ***إعلان حول التقدم المحرز*** يتم الاتفاق عليه على المستوى الحكومي الدولي، والذي يمكن أن يتم أخذه في الاعتبار في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/326 بشأن الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية[2]، فقد تقرر أن تنعقد المنتديات تحت رعاية الجمعية العامة وبرئاسة رئيسة الجمعية العامة، وأن تعمل وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، وأن يعقد المنتدى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمدة أربعة أيام على أعلى مستوى سياسي ممكن، بما يشمل رؤساء الدول أو الحكومات.

ووفقاً للقرار فإن باب المشاركة في المنتديات مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الأعضاء في الوكالات المتخصصة التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة. كما يتم دعوة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/326 بشأن الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n19/225/94/pdf/n1922594.pdf?token=EIfAw1K8nMNEMHnE0S&fe=true

الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الجمعية العامة والمنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة بصفة مراقب في المنتديات، بالإضافة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتُشجع الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار –قدر الإمكان– بنهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله عند تكوين وفودها المشاركة في المنتديات.

كما دعا القرار ***العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية*** ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي، داخل المناطق الخاصة بكل منها، والإسهام في أعمال المنتديات، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

ويقدم الأمين العام في إطار التقرير الذي يقدم كل سنتين قبل كل منتدى، إرشادات للمداولات التي تجري خلال المنتدى، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة وجلسات مناقشة السياسات. كما يقوم الأمين العام بتيسير مشاركة ممثلي البلدان النامية ومختلف الجهات ذات الصلة في أعمال المنتديات. وقد تم تقديم التقرير الأول في ديسمبر/ كانون أول 2020 بعنوان "تحويل الوعد إلى عمل: سنتان في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، كما قام الأمين العام بتقديم تقرير ثان إلى الجمعية العامة بشأن الاتفاق العالمي بتاريخ 27 ديسمبر/كانون أول 2021.

يتألف كل منتدى من ***أربعة اجتماعات مائدة مستديرة*** تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين خلال اليوم الأول وصباح اليوم الثاني، تليها ***مناقشة*** بعد ظهر اليوم الثاني، تُعرض في بدايتها الموجزات التقنية للموائد المستديرة. وتُعقد ***الجلسة العامة*** خلال اليومين الثالث والرابع. وتقسم الجلسة العامة إلى ***جزء افتتاحي ومناقشة عامة وجزء ختامي***؛ حيث يتضمن الجزء الافتتاحي من الجلسة العامة بيانات يلقيها كل من رئيسة الجمعية العامة والأمين العام والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (بصفته منسق الشبكة) وممثل لأوساط المهاجرين وممثل للمجتمع المدني، وتقوم رئيسة الجمعية العامة بتقديم ملاحظات في أثناء الجزء الختامي، **وتشجع الدول الأعضاء على تقديم نتائج استعراضاتها للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على أساس طوعي كجزء من بياناتها الوطنية.**

تتيح اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة المجال لإجراء مناقشات تشمل جميع أهداف الاتفاق العالمي الـ 23 بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذه على جميع المستويات. ويتولى رئاسة كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة اثنان من ممثلي الدول الأعضاء، ويخصص حيز كاف في كل اجتماع مائدة مستديرة لمشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين وممثلي السلطات المحلية، فضلاً عن العمليات والمنتديات والمنظمات الإقليمية. ويُسفر كل اجتماع مائدة مستديرة عن موجز يعده الرئيسان المتشاركان.

ويقوم مدير عام المنظمة الدولية للهجرة – بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة – بتيسير **جلسة مناقشة السياسات** مع التركيز على التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق العالمي. وتنظر جلسة مناقشة السياسات أيضاً في إمكانية توجيه منظومة الأمم المتحدة بتعزيز جهودها الرامية إلى تحسين الفعالية والاتساق على نطاق المنظومة، وفي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي.

- ***تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:***

في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة بتاريخ 27 ديسمبر/كانون أول 2021، أكد الأمين العام للأمم المتحدة على الحاجة إلى إيجاد إطار تعاون بشأن الهجرة، وأن المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية يتيح للمجتمع الدولي فرصة حيوية لتعزيز أهمية الاتفاق، وتقييم ما كان له من أثر، وضمان تنفيذه في سياق تهيئة المجتمعات لمواجهة التحديات

المقبلة. وقدم هذا التقرير إرشادات للمداولات التي تجري خلال المنتدى، بما ذلك اجتماعات المائدة المستديرة وجلسات مناقشة السياسات المتوخاة.

وقد أوضح التقرير أن المهاجرين كانوا من بين الفئات الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد 19، كما أشار إلى الاعتراف بالأدوار الأساسية التي يؤديها العديد من المهاجرين كمقدمي خدمات في الخطوط الأمامية. وأكد على أهمية إدراج المهاجرين بشكل صريح في خطط التلقيح التزاماً بأهداف الصحة العامة الأوسع وبمكافحة عدم المساواة وذلك في إطار الالتزام الرسمي بعدم ترك أحد خلف الركب الذي تعهدت به الدول في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما أكد على أن الجائحة أدت إلى تغيير شكل الهجرة الدولية من نواح عديدة. وتضمن التقرير دعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل النهوض بعالم يعزز حقاً حقوق المهاجرين وكرامتهم ورفاههم ويستند إلى التعاون والقانون الدولي. كما تضمن لمحة عن البيانات والاتجاهات العالمية للهجرة والمهاجرين.

وأشار التقرير إلى أن المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية فرصة لتسخير قوة تعددية الأطراف من أجل توفير إرشادات محددة في ثلاثة مجالات ذات أهمية شاملة ومشتركة، وهي: (1) الطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وضمان ادماج المهاجرين بشكل أكثر فعالية في المجتمعات المحلية والاقتصادات؛ (2) الطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز الهجرة النظامية؛ (3) كيفية الحد من مواطن الضعف التي تقوض حقوق ورفاه المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم.

واستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال انخراط الدول وأصحاب المصلحة في التنفيذ، وتنشيط عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة لمعالجة الدوافع السلبية، والتخفيف من آثار الدوافع البيئية والتكيف معها وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها، وضمان التوظيف المنصف والأخلاقي والعمل اللائق للعمال المهاجرين، والتصدي للتهريب والاتجار بالبشر وتعزيز الوصول إلى القضاء، وتعزيز بدائل احتجاز المهاجرين غير السالبة للحرية والخطوات نحو إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين، وتحسين المساعدة القنصلية والقدرة على الحماية لدعم جميع المهاجرين، والاستفادة من مساهمات المهاجرين، وتشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة والأقل تكلفة وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز الحماية الاجتماعية وإمكانية نقل الاستحقاقات، وجمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.

كما تطرق إلى التطلع إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية من خلال تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وإشراك المهاجرين في عملية التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومنع إزهاق الأرواح والمآسي الأخرى أثناء الهجرة.

واستعرض التقرير الترتيبات المؤسسية التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة دعماً للاتفاق من خلال شبكة الأمم المتحدة للهجرة وجهودها لتنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعاونها مع مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين، وقيامها بإنشاء أكثر من 50 شبكة قطرية، وإنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة، وإطلاق مركز الربط الشبكي المعني بالهجرة، واستحداث الأفرقة العاملة المواضيعية، إلى جانب جهودها لتوسيع نطاق إشراك أصحاب المصلحة والاستفادة من خبراتهم. كما قامت الشبكة بدعم تنظيم استعراضات إقليمية بشأن تنفيذ الاتفاق (ومنها الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية).

وقد خلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات بشأن: تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وإشراك المهاجرين في عملية التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومنع إزهاق الأرواح والمآسي الأخرى أثناء الهجرة، وبناء القدرات.

➢ ***المنتدى العالمي الأول لاستعراض الهجرة الدولية 2022:***

عُقد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 17–20 مايو/ أيار 2022، تحت رعاية الجمعية العامة وبرئاسة السيد/ عبد الله شاهد رئيس الدورة 76 للجمعية العامة، وذلك بهدف استعراض التقدم المحرز على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقد تم تمثيل الدول في المنتدى بأعلى مستوى سياسي ممكن تم فيه تطبيق نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله تماشياً مع ما جاء في الاتفاق العالمي. وقامت شبكة الأمم المتحدة للهجرة بدور كبير لدعم ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي وكذلك تنظيم منتدى استعراض الهجرة الدولية.

سبق المنتدى جلسة استماع غير رسمية عقدت يوم 2022/5/16، قام رئيس الجمعية العامة بتنظيمها وترأسها، وذلك لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد قام ممثل عن المجتمع المدني بعرض ملخص ما دار في هذه الجلسة في افتتاح الجلسة العامة. كما تم تنظيم 69 حدث جانبي على هامش المنتدى ما بين أحداث جانبية حضورية وأخرى عبر تقنية الاتصال المرئي.

تألف المنتدى العالمي الأول لاستعراض الهجرة الدولية من:

1. **أربعة اجتماعات مائدة مستديرة** تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين يومي 17–2022/5/18 غطت كل أهداف الاتفاق العالمي الـ23، تلاها مناقشة بعد ظهر اليوم الثاني عرضت في بدايتها الموجزات التقنية للموائد المستديرة. وخلال الموائد المستديرة، قامت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بعرض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاتفاق، وسلطوا الضوء على معالجة التحديات الناتجة عن جائحة كوفيد–19، كما برزت أهمية تقاسم المسئولية لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه الدول في هذا المجال. وعقدت كل مائدة مستديرة برئاسة مشتركة لدولتين من الدول الأعضاء، ***وقد تولت دولتان عربيتان رئاسة اثنين من هذه الموائد الأربعة، حيث كانت جمهورية مصر العربية رئيساً مشاركاً للمائدة المستديرة الأولى، والمملكة المغربية رئيساً مشاركاً للمائدة المستديرة الرابعة.***
2. **جلسة مناقشة السياسات** التي ركزت على التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق العالمي، وناقشت موضوعات خاصة بمستقبل الهجرة والفرص والتحديات التي تحتاج الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجتها. كما قام الرؤساء المشاركون للموائد المستديرة بعرض تقارير موجزة عن المناقشات التي دارت. وقد قام السيد/ أنطونيو فيتورينو– المدير العام (السابق) للمنظمة الدولية للهجرة – بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة – بتيسير هذه الجلسة التي أعقبها مناقشة تفاعلية بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين.
3. **الجلسة العامة** التي عقدت يومي 19–2022/5/20، وقُسمت إلى:

– *الجزء الافتتاحي* الذي تضمن بيانات لكل من: السيد/ عبد الله شاهد– رئيس الجمعية العامة، والسيد/ أنطونيو جوتيريش– الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد/ أنطونيو فيتورينو– المدير العام (السابق) للمنظمة الدولية للهجرة ومنسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة، بالإضافة إلى ممثل عن المهاجرين وممثل عن المجتمع المدني.
– *المناقشة العامة* التي تضمنت بيانات من قبل حكومات الدول الأعضاء ألقاها رؤساء حكومات ووزراء ونواب وزراء ومسئولون آخرون رفيعو المستوى، حيث تم تقديم 113 بياناً من الدول الأعضاء و7 بيانات من المراقبين، إلى جانب 3 بيانات للمجموعات وهي: المؤتمر الإقليمي حول الهجرة، ومؤتمر أمريكا الجنوبية حول الهجرة،

ومجموعة الدول الرائدة الـ32 للاتفاق العالمي (ومن بينهم العراق ومصر والمغرب). وقد تضمنت هذه البيانات استعراض التقدم والإنجازات في تنفيذ الاتفاق العالمي، والتحديات التي واجهت الدول، والمجالات الرئيسية للعمل والتعهدات في المستقبل.

– *الجزء الختامي* الذي تم خلاله اعتماد "إعلان التقدم المحرز لمنتدى استعراض الهجرة الدولية" بدون تصويت. واختتم رئيس الجمعية العامة الاجتماع بالترحيب باعتماد إعلان التقدم المحرز، ونجاح المنتدى الذي استمر أربعة أيام، وأشاد بالإرادة الجماعية للمجتمع الدولي لتنفيذ سياسات أكثر فعالية لإدارة الهجرة مع معالجة التحديات التي يواجهها المهاجرون. كما أشار إلى أن نتيجة المنتدى ستكون بمثابة دليل إرشادي لتسريع تنفيذ الاتفاق العالمي وتعزيز التعاون بشأن الهجرة الدولية حيث تبني الدول والمجتمعات على أفضل الممارسات، بما في ذلك تلك التي ظهرت استجابة لجائحة كوفيد –19.

وقد قام رئيس الجمعية العامة بإصدار **تقرير ملخص**[3] حول أعمال المنتدى العالمي الاول لاستعراض الهجرة الدولية في الدورة (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة، أشار فيه إلى أن معظم البيانات أبرزت روح التعاون والالتزام بالمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق العالمي، وأشارت بعض المداخلات إلى الطبيعة غير الملزمة للاتفاق العالمي ولإعلان التقدم المحرز، وسلطت مداخلات أخرى الضوء على دعوة الإعلان لربط أقوى بين الاتفاق العالمي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعربت بعض الدول عن خيبة أملها لأن الإعلان لم يقدم لغة أكثر طموحاً، بينما أبدت دول أخرى مخاوف أو تحفظات بشأن عناصر معينة في النص.

- ***إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية[4]:***

تضمن الإعلان استعراض ما تم تحقيقه لتنفيذ الاتفاق كما سلط الضوء على التحديات التي تعترضه والثغرات التي تعتريه، وأبرزها جائحة كوفيد–19 التي أعادت تشكيل الكثير من جوانب الهجرة وأثرت سلباً على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي وأنتجت حالات جديدة من ضعف المهاجرين وفاقمت القائم منها. كما أشار إلى محدودية الموارد والقدرات الوطنية، وعدم كفاية التنسيق داخل الحكومات وفيما بينها ومع أصحاب المصلحة المعنيين. كما أشار إلى التداعيات السلبية لتغير المناخ والصدمات المنهجية التي كشفت عن الثغرات التي لا تزال قائمة في توقع الأحداث التي قد تؤدي إلى تحركات كبيرة للمهاجرين والاستعداد لها والاستجابة لها. كما أشار إلى أن تمويل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة لم يكن كافياً لتلبية الطلب الكبير من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على دعم تنفيذ الاتفاق العالمي.

كما تضمن الإعلان إدراج مجموعة من التوصيات بشأن إجراءات تعجيل تنفيذ الاتفاق العالمي وتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية، ركزت على الالتزام بـ: الاعتماد على الممارسات الواعدة من أجل تسخير الفوائد المتحققة من الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب في سياق تحقيق خطة عام 2030؛ وتسريع الجهود لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالصحة العامة في سياسات الهجرة؛ وتشجيع مشاركة المهاجرين في وضع السياسات وتنفيذها واستعراضها؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز بوسائل منها استعراض التشريعات والسياسات والممارسات المناسبة ووضعها وتنفيذها؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين؛ ووضع سياسات وتشريعات وطنية في

[3] انظر: https://www.un.org/pga/76/wp-content/uploads/sites/101/2022/06/IMRF-summary-report.pdf

[4] انظر: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/376/64/pdf/n2237664.pdf?token=UbGx53VwspERdgK0AD&fe=true

مجال الهجرة تراعي حقوق الإنسان الواجبة لجميع النساء المهاجرات والأطفال المهاجرين؛ وتعزيز التعاون الدولي من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين وتنويع سبل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ واتخاذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه؛ وتكثيف الجهود المشتركة لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى التعاون فيما يتعلق بالعودة الآمنة والكريمة؛ وضمان حصول جميع المهاجرين على ما يثبت هويتهم القانونية وعلى الوثائق المناسبة؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى تيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والكفاءات التي يكتسبها المهاجرون؛ ومضاعفة الجهود لخفض متوسط تكلفة معاملات التحويلات المالية للمهاجرين؛ ومواصلة تعزيز القدرات الوطنية لأغراض منها جمع البيانات والشراكات الدولية.

كما دعا الإعلان العمليات والمنابر والحوارات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية المعنية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات الاستشارية الإقليمية المعنية بالهجرة، في سياق استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على جميع المستويات، إلى النظر في سبل تعزيز التعاون فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للاتفاق، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ووفقاً لرؤية نطاقها 360 درجة.

وتضمن الإعلان الطلب من الأمين العام تضمين تقريره الذي يصدر كل سنتين اقتراح مجموعة محدودة من المؤشرات تستند إلى إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها الواردة في خطة عام 2030، لمساعدة الدول الأعضاء في إجراء استعراضات شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي، إلى جانب إدراج استراتيجية شاملة لتحسين بيانات الهجرة المصنفة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وأن يقوم بإدراج توصيات قابلة للتنفيذ بشأن تعزيز التعاون فيما يتعلق بالمهاجرين المفقودين وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المنكوبين.

وقد رحب الإعلان بالتعهدات المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين في الفترة التي سبقت المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية وشجع على تقديم المزيد من التعهدات. وطلب من الشبكة الدولية للهجرة تقديم الدعم للدول ولأصحاب المصلحة في تنفيذ تعهداتهم بناءً على طلبهم.

واختتم الإعلان بالطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد جلسة عامة للجمعية العامة في النصف الثاني من عام 2024 للنظر في تقرير الأمين العام المقبل الذي يصدر كل سنتين عن تنفيذ الاتفاق العالمي، وكذلك في نتائج الاستعراضات الإقليمية التي يقدمها منسق شبكة الهجرة، ولكي تقوم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بعرض ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ التعهدات المقدمة على أساس طوعي.

منتديات الاستعراض الإقليمية

تتيح منتديات الاستعراض الإقليمية فرصة للسماح للدول الأعضاء بإجراء تقييم أول للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي داخل الإقليم التابعة له بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتسليط الضوء على التحديات والفرص المشتركة والممارسات الواعدة داخل كل منطقة إقليمية، ومناقشة الأولويات الإقليمية، وتسليط الضوء على الموارد المطلوبة لتنفيذ الاتفاق، وتوفير منصة مشتركة للتفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتبادل الدروس المستفادة وأفضل

الممارسات فيما بينهم، إلى جانب تيسير صياغة النتائج والتوصيات الرئيسية لكل منطقة إقليمية والتي يتم عرضها خلال منتديات استعراض الهجرة الدولية بدءاً من عام 2022.

ووفقاً لرؤية شبكة الأمم المتحدة للهجرة لتنظيم منتديات الاستعراض الإقليمية، تم التوصية بـ: مشاركة الجهات المعنية أصحاب المصلحة بشكل فعال في إعداد الاستعراضات من خلال طرق التشاور المناسبة؛ دعوة العمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة والأطراف الأخرى الناشطين على المستوى الإقليمي لتقديم مساهماتهم في المنتديات الإقليمية؛ توفير مساحة للنقاش تغطي جميع أهداف الاتفاق العالمي الـ 23؛ إيلاء الاعتبار اللازم للتوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين، فضلاً عن اعتماد نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله في اختيار المتحدثين الرئيسيين وأعضاء حلقة النقاش والمشرفين؛ إجراء مناقشات تفاعلية قائمة على الأدلة وموجهة نحو العمل action oriented؛ دعوة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمساهمة في إعداد منتديات الاستعراض عند الاقتضاء؛ تنظيم نقاشاً سياسياً Policy Debate يركز على التحديات الإقليمية في تنفيذ الاتفاق العالمي؛ الخروج بتقارير شاملة تجمع جميع المدخلات التي تم تلقيها لطرح القضايا والأولويات ذات الأهمية الإقليمية واقتراح خارطة طريق للتعاون والعمل الإقليميين للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق العالمي.

- **المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية[5]:**

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، مؤتمر "الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" يومي 24–25 فبراير/ شباط 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي.

واستعرض المؤتمر الإقليمي الأهداف الـ (23) للاتفاق العالمي، من خلال أربع حلقات نقاش تناولت مواضيع محددة، فضلاً عن مناقشات تفاعلية بين جميع المشاركين. وانتهى المؤتمر بتقديم الرسائل والتوصيات الرئيسية التي دارت خلال يومي المؤتمر. وقد وفر الاستعراض الإقليمي منبراً للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل إثراء وإرشاد منتدى استعراض الهجرة الدولية، تماشياً مع النَهج الشامل في حوكمة الهجرة.

شارك في المؤتمر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من خلال ممثلين عن المؤسسات الحكومية، وأعضاء من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والعمليات والمنابر والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وعمليات التشاور الإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، من بينهم ممثلين عن المهاجرين، والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والجاليات، والمنظمات الدينية، والسلطات والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والنقابات، والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية.

[5] يمكن الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالاستعراض الإقليمي للمنطقة العربية على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة من خلال الدخول على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states

قدم ممثلو الحكومات المشاركة النتائج الرئيسية للتقارير الوطنية الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة الخاصة بهم، مع تسليط الضوء على تجاربهم والتحديات التي واجهتهم وبعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية على المستوى الوطني والإقليمي.

وسعى الاستعراض الإقليمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إتاحة الفرصة للحكومات لإجراء تقييم أول للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي في المنطقة العربية؛
2. تسليط الضوء على التحديات والفرص، وتحديد الثغرات، ومناقشة الأولويات والاتجاهات والنُهج الإقليمية، وتبيان الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي؛
3. توفير منبر مشترك للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين للتفاعل وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛
4. تقييم نتائج مختلف الاستعراضات الإقليمية الأخرى، بما فيها تلك المنظَّمة مع عمليات التشاور الإقليمية ومع أصحاب مصلحة آخرين.

صدر عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي **وثيقة ختامية**[6] سلطت الضوء على الرسائل الرئيسية التي انبثقت عن الاستعراض الإقليمي والتي عبرت عنها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون خلال المؤتمر. وتم رفع هذه الوثيقة إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية.

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قد قاموا بإعداد **تقرير إقليمي**[7] استناداً على التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء، يجمع النتائج التي توصلت إليها جميع التقارير الوطنية الطوعية عن تنفيذ الاتفاق العالمي، ويبين أولويات الهجرة وأنماطها وتحدياتها في المنطقة العربية، ويلقي الضوء على بعض الممارسات الواعدة في دول المنطقة. وقد تم عرض النتائج الأولية للتقرير في المؤتمر الإقليمي لاستعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية، ورفعه إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية عام 2022.

وفي إطار عملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية كذلك، قامت المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة، بعقد جلسات الحوار التالية:

- جلستا ***حوار مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية***؛ الأولى في 27 أكتوبر/ تشرين الأول، والثانية في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 عبر الاتصال المرئي. هدفت الجلستان إلى تزويد أصحاب المصلحة المعنيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية. كما شجعا التعلم من الأقران والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي

[6] يمكن الاطلاع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الإقليمي بالدخول على الرابط التالي:
https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/gcm-regionalreview-outcomedocument-ar-final_clean_01mar22.pdf

[7] يمكن الاطلاع على تقرير الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية بالدخول على الرابط التالي:
https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/RegRevReport-Ar_FINAL_11May_clean.pdf

للهجرة ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني، وناقشا سبل ضمان المشاركة المثلى، والمداخلات المقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

- ***حوار مع آليات التشاور ما بين الدول*** في 28 يناير/ كانون الثاني 2021 عبر الاتصال المرئي. وهدف الحوار إلى المساهمة في التحضير لمؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية. وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الحوار بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP، وقدمت بياناً بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. وقد تم تضمين هذا البيان ضمن الوثائق الخاصة بالاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي، ووضعه على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة، إلى جانب تضمينه في التقرير الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية والذي تم عرضه في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية.
- ***حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية*** في 4 فبراير/شباط 2021 عبر الاتصال المرئي. وهدف الحوار إلى تزويد البرلمانيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة، كما هدف أيضاً إلى مشاركة الجدول الزمني للاستعراض الإقليمي، بالإضافة الى تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين البرلمانيين فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه على المستويين الإقليمي والوطني. كما سعى الحوار إلى نقاش سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة[8]

تم إطلاق شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة خلال المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الذي عقد بمراكش بالمملكة المغربية يومي 10-2018/12/11، وذلك بهدف دعم الدول الأعضاء أثناء تنفيذها للاتفاق دعماً فعالاً ومتسقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية لبناء القدرات التي تم النص عليها في الاتفاق العالمي، إضافة إلى متابعة الاتفاق العالمي واستعراضه لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وتركز الشبكة على التعاون وتتسم بالمرونة والشمولية، وتجسد قيم الأمم المتحدة، مثل التنوع والانفتاح على العمل مع جميع الشركاء على جميع المستويات.

تلعب المنظمة الدولية للهجرة IOM دوراً مركزياً في هذه الشبكة، حيث تقوم بدور منسّق الشبكة وأمانتها. كما تستفيد الشبكة بالكامل من الخبرة التقنية والتجربة التي تتمتع بها الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وتقوم الشبكة برفع تقارير للأمين العام حول تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وتعمل بنشاط مع الشركاء الخارجيين بما في ذلك المهاجرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات أخرى.

وتحترم الشبكة في جميع أعمالها مبادئ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتسترشد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

[8] لمزيد من المعلومات حول شبكة الأمم المتحدة للهجرة، يمكن الدخول على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/

وتتمثل **أهداف الشبكة** في: ضمان تقديم دعم فعال ومنسق في الوقت المناسب للدول الأعضاء في تنفيذها ومتابعتها واستعراضها للاتفاق العالمي للهجرة؛ دعم الإجراءات المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛ العمل كمصدر للأفكار والأدوات والبيانات والمعلومات الموثوقة وتوفير التحليل وتوجيه السياسات بشأن قضايا الهجرة؛ التأكد من أن الإجراءات التي تقوم بها الشبكة تعزز تطبيق القواعد والمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين؛ توفير القيادة لتعبئة العمل المنسق والتعاون حول الهجرة من قبل منظومة الأمم المتحدة؛ ضمان التعاون الوثيق مع آليات التنسيق الأخرى الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والتي تعالج القضايا المتعلقة بالهجرة؛ إنشاء وتقديم الدعم لآلية بناء القدرات؛ الدخول في شراكات مع شركاء آخرين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛ رفع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، إلى جانب سير العمل في الترتيبات المؤسسية، ودعم تقرير الأمين العام الذي سيقدم كل سنتين إلى الجمعية العامة.

وقد تضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/326 بشأن الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية الطلب إلى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، مساعدة الدول الأعضاء – بناءً على طلبها – في إعداد وتنظيم استعراضات إقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي. كما تضمن القرار الطلب من الشبكة في إطار قيامها بالتحضير للمنتديات، أن تجمع كل المساهمات الواردة من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وأن تصمم موقعاً شبكياً مخصصاً يضم المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى المنتديات، وذلك كجزء من منبر عالمي للمعارف.

- **الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية:**

أُنشئت الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية في عام 2020، وتتكون من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي ترغب في الانضمام للشبكة والتي يعتبر موضوع الهجرة ذو صلة بنطاق ولايتها، وذلك لضمان تعاون فعال مع آليات التنسيق الموجودة بالفعل وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين. وتعمل الشبكة على ضمان تقديم دعم فعال ومتماسك لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة، بما في ذلك آلية لبناء القدرات استجابةً لاحتياجات الدول الأعضاء.

يتم إدارة الشبكة من خلال لجنة تنفيذية تتكون من المنظمات ذات الصلة المباشرة بموضوع الهجرة، والتي تملك الخبرة الفنية والكفاءة في المجالات ذات الصلة بالهجرة. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بدور منسق الشبكة، كما تعمل المنظمة إلى جانب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كأمانة فنية للشبكة الإقليمية.

الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالهجرة

دعا الاتفاق العالمي إلى إنشاء صندوق بدء العمل من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (أو الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء من أجل الهجرة)، وهو بمثابة آلية تمويل تابعة للأمم المتحدة تتولى في المقام الأول مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني.

والصندوق هو آلية التمويل الوحيدة المكرسة تماماً لدعم العمل الجماعي بشأن الهجرة وضمان إمكانية تعزيز الثقة المتبادلة والعزيمة الثابتة والتضامن بين الدول ومع الجهات الأخرى من أصحاب المصلحة، بغية كفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وهو مصمم لدعم المبادرات على جميع المستويات، استجابةً لنداء الاتفاق العالمي من أجل تنفيذه محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً.

واتساقاً مع خطة عام 2030، يعتمد نطاق برامج الصندوق الاستئماني النهج الشامل الخاص بالاتفاق، ويجمع الأهداف الـ23 جميعها ضمن خمسة مجالات مواضيعية. وتضم اللجنة التوجيهية للصندوق بلدان المنشأ والمقصد والعبور والجهات المانحة والجهات صاحبة المصلحة والكيانات التابعة للشبكة. ويتولى رئاستها المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بصفته منسق الشبكة، ويعمل على ضمان إدارة الصندوق بطريقة شاملة وشفافة. أما البرامج التي يدعمها الصندوق، فتتولى تصميمها وتنفيذها الحكومات والجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والمهاجرون والمجتمعات المحلية. ويتبع إطار قائم على نتائج مواءمة البرامج مع المبادئ التوجيهية للاتفاق من خلال مجموعة من المؤشرات.

ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المقدم إلى الجمعية العامة بتاريخ 2021/12/27، فإنه في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، كان قد تم تمويل 12 برنامجاً مشتركاً تغطي بلداناً من مناطق مختلفة وتشارك فيها 12 منظمة من منظمات الأمم المتحدة المشاركة. وتركز البرامج على حوكمة هجرة اليد العاملة، وبيانات الهجرة، والأسر التي بقيت في البلدان الأصلية، والاتجار بالأشخاص، وإدارة الحدود والتماسك الاجتماعي، وإدارة المخاطر الصحية، والهجرة في سياق الكوارث وتغير المناخ، والتوظيف وإعادة الإدماج، وبناء قدرات الحكومات المحلية من أجل تعزيز التكامل الاجتماعي الاقتصادي.

وقد حددت اللجنة التوجيهية 34 برنامجاً مشتركاً، منها 10 برامج جاهزة للتنفيذ. ويشير العدد الكبير من المذكرات المفاهيمية (الذي بلغ 113 مذكرة مفاهيمية) إلى وجود طلب قوي من الدول. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، كان 123 مانحاً قد تبرع بمبلغ قدره 30 مليون دولار، على الرغم من توقف زخم التمويل القوي خلال عام 2020 في خضم جائحة كوفيد-19.

المبادرات ذات الصلة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

- **الدول الرائدة Champion Countries:**

أطلقت شبكة الأمم المتحدة للهجرة هذه المبادرة التي تتيح للدول الأعضاء فرصة لتبادل الرؤى والدروس المستفادة والممارسات الواعدة للمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي، بما يتسق مع رؤية الاتفاق العالمي ومبادئه التوجيهية. وتهدف المبادرة إلى دعم شبكة الأمم المتحدة للهجرة للدول الأعضاء المستهدفة في المجال التقني وبناء القدرات مسترشدة في ذلك بحقائق وأولويات كل بلد. وتسعى الشبكة من خلال هذه المبادرة إلى عرض أمثلة ملموسة عن أفضل السبل لتنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه. وتهدف أيضاً إلى بناء الوعي وتعزيز الفهم التقني فيما يخص الاتفاق العالمي على أساس السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثل مبادرة الدول الرائدة مؤشر ثقة وتضامن من جانب الدول الأعضاء مع الاتفاق العالمي والشبكة.

وتعد المبادرة تعهد طوعي ومفتوح لجميع الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام. ومن بين 27 دولة على مستوى العالم، هناك ثلاث دول عربية تعد من الدول الرائدة، وهي: العراق ومصر والمغرب.

يمكن للدول الرائدة أن تؤدي دوراً حاسماً في إظهار التأييد للاتفاق العالمي، بما في ذلك من خلال حشد الدعم لعملية منتجة للاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي. وستتمكن الدول الرائدة من الحصول على دعم محدد الهدف من الشبكة لتنظيم مشاورات وطنية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، من أجل إعداد استعراضات وطنية طوعية للاتفاق، ووضع خطط وطنية طموحة لتنفيذه، من أجل المساهمة بشكل كامل في منتدى استعراض الهجرة الدولية.

ويمكن للدول الرائدة أن تقوم بما يلي:

- تقديم الرؤى الأساسية، والدروس المستفادة، والممارسات الواعدة؛
- المساهمة في ملء منصة المعارف ومركز الاتصال التابعين للشبكة من خلال المشاركة بممارساتها وتجاربها الحالية؛
- اختبار وتقييم المواد والأدوات التوجيهية للاتفاق العالمي، وتقديم المساعدة التقنية، وغيرها من أشكال الدعم الذي تقدمه الشبكة، وتشجيع توزيع المواد والأدوات التوجيهية ونشرها على نطاق أوسع؛
- إظهار التأييد للاتفاق العالمي، بما في ذلك من خلال قيادتها ومشاركتها في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالاتفاق العالمي، بما في ذلك الاستعراضات الإقليمية، وتنفيذ برامج مشتركة للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء بشأن الهجرة عند الاقتضاء، وتبادل الرؤى بشأن كيفية تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني، وتسهيل الجهود التعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفقاً لرؤية الاتفاق ومبادئه التوجيهية؛
- العمل كأصوات قوية إلى جانب الشبكة، للدعوة إلى تنفيذ الاتفاق العالمي وتعزيزه والمساهمة في إيصال رسالة إيجابية عن الهجرة تقوم على الأدلة وتستمد روحها من قيم الاتفاق العالمي ومبادئه، مما يزيد من بروزه كإطار حاسم لإدارة الهجرة.

ستساعد الشبكة الدول الرائدة، بناءً على طلبها، وذلك من خلال:

- دعم وضع خطط التنفيذ الوطنية للاتفاق العالمي، ويمكن للشبكة، بدلاً من ذلك، أن تقدم المشورة بشأن تعميم أهداف الاتفاق العالمي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية القائمة؛
- تقديم الدعم الهادف في المجال التقني وبناء القدرات بشأن قضايا الهجرة ذات الأولوية وفقاً للسياقات والحقائق الوطنية؛
- دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيثما ينطبق ذلك، وشبكات الأمم المتحدة الوطنية أو الإقليمية المعنية بالهجرة، أو غيرها من هياكل التنسيق التابعة للأمم المتحدة التي تحشد الدعم لتنفيذ الاتفاق العالمي؛
- تيسير تحديد الممارسات القائمة والدروس المستفادة من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة وعبر البلدان أو المناطق من خلال شبكة الهجرة؛
- تعزيز الدعم التقني والموضوعي في الاستعراض الوطني الطوعي وتقديم تقرير عن تنفيذ الاتفاق العالمي، بما في ذلك في إطار التحضير للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة وعمليات الاستعراض الإقليمية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وبدعم من شبكة الأمم المتحدة للهجرة، اجتمع 27 بلداً من البلدان الرائدة لتبادل الخبرات وتعزيز انخراط الدول في تنفيذ الاتفاق، بسبل منها على سبيل المثال بيانها المشترك الصادر خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021. وقد ثبتت خلال الفترة الماضية جدوى تشجيع انخراط البلدان ذات السياسات والتجارب المختلفة في مجال الهجرة من حيث تعزيز التبادل والتعاون والشراكات.

- **<u>التعهدات:</u>**

تم إطلاق مبادرة التعهدات في 17 ديسمبر/كانون أول 2021 قبيل اليوم العالمي للمهاجر، وهي المبادرة التي من شأنها أن تسهم في بناء الزخم لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة ومساعدة جميع الجهات الفاعلة في المساهمة في تنفيذه بطرق ملموسة. حيث يمكن لهذه المبادرة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين أن تعمل على: إحداث فرق ملموس في حياة المهاجرين ومجتمعاتهم؛ وإثبات قيمة التعاون الدولي في مواجهة التحديات التي يمكن أن تنشأ في إدارة الهجرة وفي تسخير مساهمة الهجرة في التنمية المستدامة؛ وتشجيع التعلم بين الأقران؛ وتحديد الأولويات وبناء شراكات مبتكرة؛ وتوسيع نطاق الدعم للاتفاق العالمي للهجرة.

والتعهد هو التزام قابل للقياس (من خلال بعض المقاييس المحددة) للمضي قدماً في تنفيذ واحد أو أكثر من المبادئ التوجيهية أو أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. يمكن أن يتخذ ذلك أشكالاً مختلفة، بما في ذلك: المساهمات المالية، والمساهمة بالموارد البشرية، والالتزامات الموجهة نحو عمليات أو الموجهة نحو سياسات.

يجب أن تكون التعهدات ملموسة وقابلة للقياس، وأن تستجيب للاحتياجات الحالية، ويمكن أن تشمل إجراءات على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. يجب كذلك أن تكون واقعية ومتطلعة للمستقبل ومحددة زمنياً ويفضل تطويرها وتنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين. كما يجب تقديم التعهدات وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأن تكون متسقة مع الأطر المتفق عليها، ولا سيما خطة التنمية المستدامة 2030. وحيثما أمكن، يجب أن تتناول التعهدات الأهداف التي لم يتم الاهتمام بها بشكل كاف أثناء الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة.

يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين، والكيانات التابعة للأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المعنيين (بما فيهم المؤسسات المالية والقطاع الخاص والسلطات المحلية والإقليمية والمنظمات الدولية والفاعلين في المجال الإنساني والتنموي والاتحادات التجارية والأكاديميين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين) أن يقوموا بعمل تعهدات.

وقد قامت شبكة الأمم المتحدة للهجرة بتخصيص صفحة على موقعها الإليكتروني لتكون بمثابة منصة إليكترونية لتسجيل وعرض ومتابعة التعهدات المقدمة [9].

- **مركز الربط الشبكي المعني بالهجرة[10]:**

تم إطلاق مركز الربط الشبكي المعني بالهجرة The Migration Network Hub في مارس/ آذار 2021، وهو بمثابة حيز اجتماعات افتراضي وتفاعلي حيث يمكن للحكومات والجهات صاحبة المصلحة والخبراء الوصول إلى المعلومات والخدمات المتصلة بالهجرة وطلبها وتبادلها. وهو يستضيف بحوثاً وأدلة وتحليلات محدثة وخاضعة لاستعراض الأقران تتصل بجميع جوانب الهجرة، بما في ذلك المنتجات المعرفية للشبكة.

ويتضمن المركز أكثر من 1000 مورد بالعديد من لغات الأمم المتحدة، قامت باستعراضها آلية لاستعراض الأقران متوازنة إقليمياً. وقد تم تنظيم الواجهة البينية للمركز حسب أهداف الاتفاق ومبادئه التوجيهية، ووفقاً للنطاق الجغرافي.

كما يوفر المركز محافل إليكترونية للنقاش ومستودعاً للممارسات وقاعدة بيانات تضم أكثر من 1,150 خبيراً مسجلاً. وبحسب تقرير الأمين العام المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بتاريخ 2021/12/27 بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، هناك حاجة لتمويل إضافي لضمان الاستدامة واستحداث واجهة أسهل استخداماً.

جهود الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

استكمالاً لجهودها المستمرة منذ بداية المشاورات التي جرت لوضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد اعتماد الاتفاق العالمي في ديسمبر/ كانون الأول 2018 بالجهود التالية:

- تنظيم ***المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية***" يومي 3-2019/12/4 بالقاهرة، وذلك بالشراكة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. هدف المؤتمر إلى توفير

[9] لمزيد من المعلومات، يمكن الدخول على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/pledges

[10] يمكن الوصول إلى مركز الربط الشبكي المعني بالهجرة من خلال الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/migration-network-hub

منصة للدول الأعضاء لتحديد الأولويات الوطنية والإقليمية، وتبادل أفضل الممارسات والإنجازات الرئيسية في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والبحث في الإجراءات ذات الأولوية للمستقبل، وكذلك رفع وعي المشاركين بوسائل وأدوات تفعيل الاتفاق العالمي للهجرة وآليات وعمليات المتابعة والاستعراض على المستويين الإقليمي والعالمي، لا سيما منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي عقد في عام 2022، ومنتدى استعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية الذي عقد في عام 2021.

- تنظيم ***ورشة عمل لبناء القدرات حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية***، والتي عقدت يوم 2019/12/5 بالقاهرة، وذلك بالشراكة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. استندت ورشة العمل إلى نتائج مناقشات المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية السالف ذكره، وهدفت إلى رفع وعي المشاركين بأثر الاتفاق العالمي على السياسات في الدول العربية، وسبل المشاركة في عمليات التنفيذ والاستعراض، واطلاعهم على دور شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء. وقد شارك في ورشة العمل واضعو السياسات من عدد من الوزارات المعنية بقضايا الهجرة.

- قامت الأمانة العامة بالمشاركة في **تنظيم الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية**، مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار قام الشركاء بما يلي:

1. دعوة الدول العربية لإعداد تقارير وطنية حول التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة:

تم مراسلة الدول الأعضاء لدعوتها لإعداد تقاريرها الوطنية حول التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، حيث يعتمد إجراء الاستعراض الإقليمي على قيام الدول الأعضاء بتحضير تقارير وطنية طوعية بهذا الشأن. وقد تم تلقي التقارير الوطنية من 13 دولة من الدول الأعضاء.

2. عقد ورشتي عمل لبناء قدرات نقاط اتصال الدول الأعضاء:

تم عقد ورشتي عمل عبر تقنية الاتصال المرئي خلال شهر يونيو/ حزيران وأغسطس/ آب 2020 لبناء قدرات نقاط اتصال الدول الأعضاء المكلفين بتنسيق عملية استعراض الاتفاق على المستوى الوطني، وذلك بهدف تقديم خيارات مختلفة في التعامل مع استعراض الاتفاق ومناقشة الوسائل التي تضمن عملية استعراض شاملة تتبنى نهج 360 درجة، حيث تقوم ورشة العمل بتحضير الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في منتدى الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة.

3. إعداد تقرير الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

تم الاعتماد على التقارير الوطنية الطوعية المقدمة من الدول العربية الأعضاء لإعداد تقريراً إقليمياً يلخص ما جاء في تقارير الدول، ويبين أولويات الهجرة وأنماطها وتحدياتها في المنطقة العربية، ويلقي الضوء على بعض

الممارسات الواعدة في دول المنطقة. وقد تم عرض النتائج الأولية لهذا التقرير الإقليمي في المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، وتم رفعه إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية IMRF.

4. تنظيم المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية:

تم عقد مؤتمر "الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" يومي 24–25 فبراير/ شباط 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وأعضاء من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والعمليات والمنابر والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد وفر الاستعراض الإقليمي منبراً للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل إثراء وإرشاد منتدى استعراض الهجرة الدولية، تماشياً مع النَهج الشامل في حوكمة الهجرة.

- وفي إطار المشاركة الفعالة في عملية الاستعراض الإقليمي، قامت الأمانة العامة بإعداد "***بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية***" بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور. وقد تم إرسال البيان إلى الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية، وذلك لتضمينه ضمن الوثائق الخاصة باستعراض أصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية ووضعه على موقع الشبكة، إلى جانب تضمينه في التقرير الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية لعرضه في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية في 2022.

- وفي نفس الإطار، شاركت الأمانة العامة في المشاورات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) مع أصحاب المصلحة المتعددين، حيث قامت بعرض أهم ما تضمنه بيان عملية التشاور العربية السالف ذكره خلال جلسة المشاورات الخاصة بعمليات التشاور.

- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جلسة متخصصة خلال أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة تحت عنوان "***حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: أولويات، فرص ودروس مستفادة من الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***"، وذلك يوم 30 مارس/ آذار 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي. شارك في هذه الجلسة نحو 100 مشارك يمثلون الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وهدفت الجلسة إلى تعزيز إدماج الهجرة في خطاب التنمية وأطر العمل والجهود المبذولة، خاصةً في ظل جائحة كوفيد–19، وذلك من خلال بناء المعرفة وتعزيز الحوار بين المشاركين حول القضايا والتحديات الرئيسية التي تعوق الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة وتهدد صمود المهاجرين. كما وفرت الجلسة للمشاركين منصة لتبادل الممارسات الجيدة والإنجازات الرئيسية والتحديات بناءً على نتائج أول استعراض إقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

- يتم إطلاع الدول الأعضاء بصورة مستمرة على المستجدات بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتفاصيل عملية الاستعراض على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك خلال ***الاجتماعات العادية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*** التي تعقد بصفة سنوية. وقد تم تخصيص الاجتماع الثامن لعملية التشاور الذي عقد في 10 مارس/ آذار 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي، لإحاطة الدول بشأن عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الإقليمي والعالمي، بالتركيز على منتدى استعراض الهجرة الدولية، وذلك بمشاركة ممثلين عن المنظمة الدولية للهجرة (منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، بهدف ضمان المشاركة الفعالة من قبل الدول الأعضاء في أعمال المنتدى وفعالياته. أصدر الاجتماع بياناً كمساهمة في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، وقد تم ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية ورفعه إلى المنتدى.

- شاركت جامعة الدول العربية من خلال بعثتها في نيويورك في فعاليات المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من 17 إلى 20 مايو/ أيار 2022. تم إلقاء بيان جامعة الدول العربية خلال الجلسة العامة للمنتدى، وأبرز البيان مساهمات الأمانة العامة بشكل فعال في تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وفي تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية من خلال التنسيق وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء، في إطار التنفيذ الكامل للهدف الـ 23 من أهداف الاتفاق.

- وفي إطار التحضير للاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية حول الهجرة واللجوء المزمع عقده يومي 27 و28 مايو/ أيار 2024، تم إدراج موضوع "المستجدات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتحضير للمشاركة الفعالة في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني في المنطقة العربية" على جدول أعمال ودعوة المنظمة الدولية للهجرة لتقديم عرض للمشاركين من الدول الأعضاء حول الموضوع. كما سيتم تخصيص وقت في نفس الجلسة لقيام الدول العربية الرائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي (وهي جمهورية العراق، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية) بعمل مداخلات.

- تقوم الأمانة العامة كذلك بإعداد ***أوراق معلومات وملفات وثائقية وملخصات محدثة*** حول الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعة تنفيذه، ويتم تعميم هذه الوثائق على مندوبيات الدول الأعضاء وكذلك نقاط اتصال الدول الأعضاء لدى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP.

- تعتزم الأمانة العامة تنظيم ***مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية*** بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) وبالشراكة مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وذلك بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يومي 3 و2024/7/4، وبمشاركة الدول العربية الأعضاء وأصحاب المصلحة المتعددين.

L.azzam